شركات الطاقة تعود لمسار الأرباح الكبرى

النفط يقاوم الضغوط محققاً مكسباً أسبوعياً كبيراً

تذبذبت أسعار النفط، لكنها ما زالت على مسار تحقيق مكاسب أسبوعية كبيرة، في ظل نمو الطلب بوتيرة أسرع من العرض، بينما من المتوقع أن تخفف التطعيمات تأثير ارتفاع جديد في الإصابات بـ«كوفيد – 19» في أنحاء العالم.

ونزلت العقود الآجلة لخام برنت تسليم سبتمبر ، التي انتهى أجلها ، 45 سنتاً أو ما يعادل 0.6 في المائة إلى 75.60 دولار للبرميل بحلول الساعة 0506 بتوقيت غرينتش، عقب أن قفزت 1.75 في المائة، الخميس. لكنه عاد لتحقيق مكاسب، مرتفعاً سنتاً واحداً أو ما يعادل 0.01 في المائة إلى 76.06 دولار للبرميل بحلول الساعة 1208 بتوقيت غرينتش.

وهبطت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 43 سنتاً أو ما يعادل 0.6 في المائة إلى 73.19 دولار للبرميل، لتقلص مكسباً حققته ، بواقع 1.7 في المائة... لكنها حسّنت من خسائرها ظهراً إلى 73.49 دولار للبرميل.

وقالت مارغريت يانغ، الاستراتيجية لدى «ديلي إف. إكس» ومقرها سنغافورة: «تراجعت أسعار النفط قليلاً في ظل معنويات حذرة في أنحاء أسواق آسيا والمحيط الهادئ، إذ يزن المستثمرون مخاوف الفيروس والناتج المحلي الإجمالي الأميركي الذي جاء أضعف من المتوقع وبيانات الوظائف».

ويتجه عقدا الخامين القياسيين صوب تحقيق مكاسب بنحو 2 في المائة للأسبوع، بدعم من مؤشرات على شح إمدادات الخام وطلب قوي في الولايات المتحدة أكبر مستهلك للنفط في العالم. وقالت يانغ: «هذا الأسبوع، أسعار النفط تلقت الدعم من دولار أميركي أضعف وأرباح قوية للشركات الأميركية. لكن ارتفاع حالات (كوفيد – 19) بسبب الإصابة بالسلالة المتحورة دلتا في الولايات المتحدة ربما يلقي بظلال على آفاق الطلب».

وأعلنت شركتا التكرير الأميركيتان «فاليرو إنرجي» و«بي. بي. إف إنرجي» عن نتائج تجاوزت توقعات المحللين.

كما أعلنت شيفرون، الجمعة، عن أعلى أرباح في ستة أرباع سنة وانضمت إلى موجة في قطاع النفط لمكافأة المستثمرين ببرامج إعادة شراء أسهم، إذ أدى انتعاش أسعار النفط الخام إلى إعادة الأرباح والتدفقات النقدية إلى مستويات ما قبل الجائحة.

ويُتداول النفط والغاز قرب أعلى مستوى في عدة سنوات، إذ تخلص استهلاك الوقود من خسائر الجائحة وارتفع الغاز الطبيعي بفضل الطلب المدفوع بالأحوال الجوية. وتسبب قرار «أوبك» في الإبقاء على قيود الإنتاج حتى العام المقبل في أن يظل النفط فوق 70 دولاراً للبرميل.

وقلّصت شيفرون، العام الماضي، الإنفاق للسماح للأرباح بالتدفق عند مستوى 50 دولاراً للبرميل. وقال مسؤولون إن انخفاض التكاليف وارتفاع الأسعار تمخضا عن أكبر تدفقات نقدية في عامين، ما سمح للشركة بتقليص الدين واستئناف إعادة شراء أسهم.

وقال مايكل ويرث، الرئيس التنفيذي، إن إعادة شراء الأسهم ستُستأنف هذا الفصل بمعدل سنوي يتراوح بين مليارين وثلاثة مليارات دولار، ما يمثل نحو نصف المعدل السنوي الذي كان مخططاً. وعلقت الشركة المشتريات في أوائل العام الماضي، مع تسبب الجائحة في خفض الطلب على النفط.

مصر تطرح أذون خزانة بـ 21 مليار جنيه لتمويل عجز الموازنة

أعلن البنك المركزي المصري، طرح أذون خزانة على شريحتين بقيمة 21 مليار جنيه (1.35 مليار دولار)، لتمويل عجز الموازنة.

ووافقت الحكومة المصرية، على مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي الجديد 2021 ـ2022 الذي انطلق مطلع يوليو الحالي، بإيرادات 1.3 تريليون جنيه (83 مليار دولار) وعجز متوقع 6.6 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي بيان للبنك المركزي عبر موقعه الإلكتروني ، قال إن قيمة الطرح الأول تبلغ 6 مليارات جنيه (387 مليون دولار دولار)، لأجل 182 يوماً تبدأ من 3 أغسطس المقبل وحتى أول فبراير 2022.

وأشار إلى أن قيمة الطرح الثاني تبلغ 15 مليار جنيه (967 مليون دولار) لأجل 364 يوماً تبدأ في الثالث من الشهر المقبل وتنتهي في 2 أغسطس 2022.

وقدرت مصر معدل النمو في الناتج للعام المالي الجديد بنحو 5.4 بالمئة، وتستهدف أن تصل به إلى نحو 6.4 تريليونات جنيه (408 مليارات دولارات) في نهاية العام المالي الحالي 2020 ـ2021.

تراجع طلبات إعانة البطالة الأميركية إلى 400 ألف الأسبوع الماضي

انخفضت الطلبات الجديدة لإعانات البطالة الأمريكية بمقدار 24 ألف طلب خلال الأسبوع الماضي، إلى 400 ألف، بعد أن سجلت أعلى مستوى في شهرين بالأسبوع السابق له، ما يعكس تباين التعافي الاقتصادي.

وقالت وزارة العمل في بيان، الخميس، إن 400 ألف أمريكي تقدموا بطلبات للحصول على إعانات البطالة في الأسبوع المنتهي بتاريخ 24 يوليو الحالي، مقارنة بـ424 ألفا بالقراءة المعدلة للأسبوع السابق له.

ويعتقد على نطاق واسع، أن عدد الأمريكيين الذين يفقدون وظائفهم بشكل دائم أو مؤقت، أكبر بكثير مما يرد بالبيانات الرسمية.

ويقيس مؤشر إعانات البطالة التغير في أعداد المتقدمين للحصول على إعانات البطالة خلال الأسبوع الماضي، ويتم تجميع بياناته بصفة أسبوعية.

وقالت الحكومة الأمريكية، خلال وقت سابق من الشهر الجاري، إن 2.2 مليون ورقة شيك تحفيزية أخرى، قد خرجت خلال الأسابيع الستة الماضية.

وترفع الدفعة الأخيرة إجمالي عدد المدفوعات التي تم صرفها إلى أكثر من 171 مليونا، بقيمة إجمالية قدرها 400 مليار دولار، وفق مصلحة الضرائب ووزارة الخزانة ومكتب الخدمات المالية.

تأتي المدفوعات، ضمن قانون خطة الإنقاذ الأمريكية التي أقرها الرئيس جو بايدن في مارس 2021، بقيمة 1.9 تريليون دولار.

ومن المقرر أن تنتهي إعانات البطالة في 6 سبتمبر المقبل، لكن التوقعات تشير إلى أن الكونغرس قد يفكر في تمديد هذا التاريخ، بسبب السلالات الجديدة لفيروس كورونا وتأثيرها الاقتصادي.

تركيا: مؤشر الثقة الاقتصادية يرتفع 2.3 بالمئة في يوليو

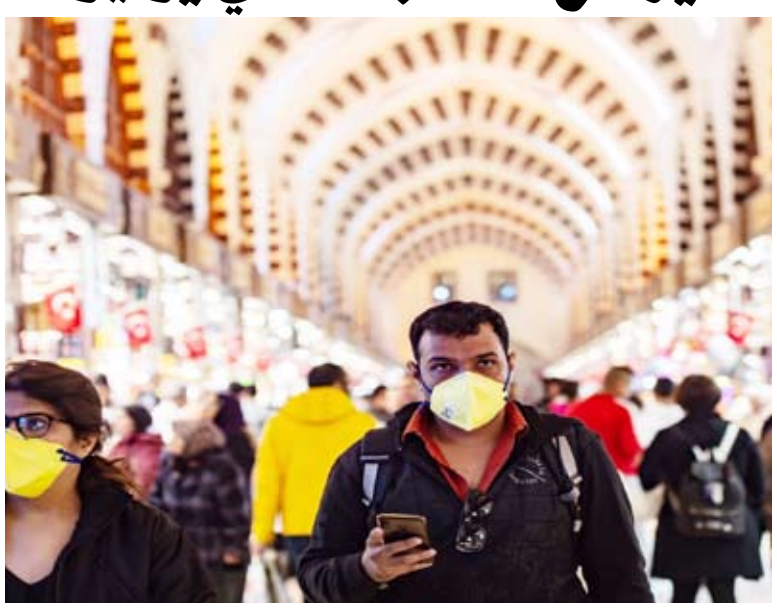

ارتفع مؤشر الثقة في الاقتصاد التركي 2.3 بالمئة على أساس شهري في يوليو الجاري، ليبلغ 100.1 نقطة. جاء ذلك في بيان هيئة الإحصاء التركية، الخميس، حول مؤشر الثقة الاقتصادية الشهري. ولفت البيان إلى أن مؤشر الثقة ازداد بمعدل 2.3 بالمئة مقارنة مع يونيو الماضي، موضحا أن تسجيل هذه الزيادة جاءت نتيجة ارتفاع مؤشرات ثقة المستهلك وقطاع الخدمات وتجارة التجزئة وقطاع البناء. في حين سجل مؤشر ثقة قطاع تجارة التجزئة زيادة بنسبة 3.7 بالمئة ليبلغ 109.6 نقاط، ومؤشر ثقة قطاع البناء بمعدل 4.7 بالمئة ليبلغ 86.3 نقطة.

ومؤشر الثقة الاقتصادية، هو مؤشر مركب يحتوي على تقييمات وتوقعات المستهلكين والمنتجين حول الوضع الاقتصادي العام.

«المركزي» اليمني يقر إجراءات لتوحيد سعر الصرف في عموم البلاد

أعلنت الحكومة اليمنية، حزمة إجراءات لمعالجة حالة التباين الكبير في سعر العملة بين المناطق الواقعة تحت سلطة الحكومة، وتلك الخاضعة لسيطرة الحوثيين.

جاء ذلك في بيان للبنك المركزي في العاصمة المؤقتة عدن، الخاضعة للحكومة المعترف بها دوليا، أوردته وكالة الأنباء الرسمية (سبأ).

وقال البنك في البيان إنه «اتخذ قرارات بشأن معالجة التشوهات السعرية بالعملة الوطنية».

ويصرف الدولار الواحد في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة (جنوب) بأكثر من ألف ريال، فيما يصرف بمناطق الحوثيين (شمال) بحوالي 600 ريال. وأدى هذا التباين إلى حالة سخط بين اليمنيين، فمن يريد تحويل مبلغ مالي بالعملة المحلية من مناطق الحكومة إلى مناطق الحوثيين يخسر مبلغا كبيرا بسبب فارق الصرف، وكأن هناك عملتان مختلفتان.

وضمن إجراءات البنك المركزي «ضخ العملة المحلية فئة ألف ريال ذات الحجم الكبير إلى السوق، وفي كافة مناطق البلاد، وتكثيف التداول بها ومعاودة تعزيز استخدامها في معاملات البيع والشراء النقدي، وبمستوى حجم تعامل أكبر»، وفقا للبيان

وطُبعت هذه الورقة النقدية، مؤخرا، في الخارج من قبل الحكومة، وهي مماثلة في الشكل لورقة متداولة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، تم طباعتها قبل سنوات وتسمى «العملة القديمة» .

كما أقر البنك، اتخاذ إجراءات لخفض حجم المعروض النقدي و»إبقائه في مستويات مقبولة ومتوافقة كمياً مع حاجة السوق لها، للحد من أية آثار تضخمية، وانعكاسه سلباً على قيمة العملة المحلية في عموم السوق اليمنية ومختلف المناطق».

وقرر البنك المركزي «إلزام البنوك ومؤسسات التحويل والصرافة، خلال فترة قريبة قادمة، بوقف فرض عمولات جزافية وغير واقعية للتحويلات الداخلية بين مختلف مناطق البلاد، بدواعي التمييز السعري بين فئات العملة المحلية الواحدة»، بحسب البيان.

وفي اليمن بنكان مركزيان، أحدهما في عدن ويخضع للحكومة، والثاني في صنعاء ويخضع للحوثيين.

وحتى الساعة 15:00 (ت.غ)، لم يصدر أي تعقيب من البنك المركزي الخاضع للحوثيين حول إجراءات نظيره في عدن.

منطقة اليورو تخرج من الركود في الربع الثاني لـ2021

أظهرت بيانات رسمية، نموا أسرع من المتوقع في منطقة اليورو في الربع الثاني 2021، بعد انكماش فصلين متتاليين.

وقال مكتب الاحصاءات الأوروبي «يوروستات»، في تقديرات أولية قابلة للمراجعة، إن اقتصاد منطقة اليورو (19 دولة) نما بنسبة 2 بالمئة في الربع الثاني على أساس فصلي، و13.7 بالمئة على أساس سنوي.

في حين سجل مجمل الاتحاد الأوروبي (27 دولة) نموا بنسبة 1.9 بالمئة في الربع الثاني من العام الحالي، على أساس فصلي، و13بالمئة على أساس سنوي.

وبتسجيل نمو ايجابي، تخرج منطقة اليورو، رسميا، من حالة ركود بعد أن سجل اقتصادها انكماشا فصلين متتالين، بنسبة 0.6 بالمئة في الربع الرابع 2020، و0.3 بالمئة في الربع الأول من عام 2021،

وفي الربع الأول 2021، سجلت منطقة اليورو والاتحاد الاوروبي عموما، انكماشا بنسبة 1.3 بالمئة على أساس سنوي.

وجاء أقوى نمو بين دول منطقة اليورو في البرتغال والنمسا، بنسبة 4.9 بالمئة و4.3 بالمئة على الترتيب، فيما جاءت ليتوانيا وتشيكيا الأقل نموا بنسبة 0.4 بالمئة و0.6 بالمئة على الترتيب.

ونما اقتصادا ألمانيا وفرنسا، أول وثاني أكبر اقتصادين في أوروبا، بنسبة 1.5 و0.9 بالمئة على الترتيب.

وفي تقرير منفصل، صدر الجمعة ايضا، قال «يوروستات» أن التضخم السنوي في منطقة اليورو ارتفع في يوليو/تموز الحالي إلى 2.2 بالمئة، من 1.9 بالمئة في يونيو الماضي.

وجاءت الزيادة في التضخم مدفوعا بارتفاع أسعار الطاقة بنسبة 14.1 بالمئة في يوليو مقابل زيادة بنسبة 12.6 بالمئة في يونيو، وأسعار الأغذية والمشروبات الكحولية والتبغ، بنسبة 1.6 بالمئة مقابل 0.5 بالمئة خلال فترتي المقارنة. وفي تقرير ثالث، قال «يوروستات» إن معدل البطالة في منطقة اليورو انخفض إلى 7.7 بالمئة في يونيو ، من 8 بالمئة في مايو الماضي، و8 بالمئة أيضا في يونيو 2020.

وفي عموم الاتحاد الأوروبي، تراجع معدل البطالة إلى 7.1 بالمئة في يونيو الماضي، من 7.3 بالمئة في كل من مايو 2021 ويونيو 2020.

نمو الاقتصاد الأميركي 6.5 بالمئة في الربع الثاني من 2021

أظهرت بيانات لوزارة التجارة الأمريكية، صدرت ، نموا قويا في اقتصاد الولايات المتحدة بنسبة 6.5 بالمئة في الربع الثاني من العام الحالي، على أساس سنوي، بعد زيادة 6.3 بالمئة في الربع الأول.

وأرجعت وزارة التجارة الأمريكية هذا التسارع في النمو الاقتصادي بشكل أساسي إلى «مساعدات حكومية ضخمة، والتطعيمات المضادة لفيروس كورونا، والإنفاق على الخدمات المرتبطة بالسفر والسياحة».

وانكمش أكبر اقتصاد في العالم بنسبة 3.4 بالمئة في 2020، تحت ضغط الجائحة، وفقا لوزارة التجارة.

توقع صندوق النقد الدولي نمو الاقتصاد الأمريكي بنسبة 7 بالمئة في 2021، ارتفاعا من 6.4 بالمئة التي كان توقعها في أبريل الماضي.

والخميس، أظهر تقرير منفصل لوزارة العمل الأمريكية انخفاض الطلبات الجديدة لإعانات البطالة بالولايات المتحدة بمقدار 24 ألفا، إلى 400 ألف طلب الأسبوع الماضي، في مؤشر آخر على استمرار التعافي.

والأربعاء، قال جيروم باول، رئيس الاحتياطي الفيدرالي (المركزي الأمريكي) أن اقتصاد البلاد يتعافى بأسرع من المتوقع، وقدر بأن يستمر التضخم فوق المعدل الذي يستهدفه البنك لفترة أطول مما كان يعتقد سابقا.

منظمة التجارة تحذّر من مخاطر عدم المساواة في الحصول على اللقاحات

حذّرت منظمة التجارة العالمية، من مخاطر عدم المساواة في الحصول على اللّقاحات المضادّة لـ«كورونا» في العالم على حركة التجارة العالمية التي تسجّل حالياً وتيرة تعاف أسرع من المتوقع، وفقاً لوكالة الصحافة الفرنسيةً.

وقالت المديرة العامة لمنظمة التجارة العالمية نغوزي أوكونجو – إيويلا لدى عرضها أمام الدول الأعضاء التقرير نصف السنوي للتجارة العالمية، إنّ «التجارة العالمية تعافت بشكل أسرع من المتوقّع منذ النصف الثاني من عام 2020 بعد أن تراجعت بشكل حادّ خلال الموجة الوبائية الأولى». وأضافت، أنّ المنظّمة تتوقّع أن ينمو حجم تجارة البضائع بنسبة 8 في المائة في 2021 وبنسبة 4 في المائة في 2022.

وإذا كان حجم تجارة البضائع في العالم تجاوز في وقت سابق من هذا العام المستوى الذي كان عليه قبل الجائحة، إلا أنّ تجارة الخدمات تواجه صعوبة في التعافي من جراء القيود التي ما زالت مفروضة بسبب الجائحة والتي تنعكس سلبا على السفر والنقل، وفقاً للمديرة العامة.

لكنّ هذه الصورة الوردية للتعافي تخفي خلفها فوارق مهولة، وقالت أوكونجو – إيويلا، إنّه «كما هي حال الاقتصاد بشكل عام، فإنّ الأداء التجاري يتباين بشكل حادّ من منطقة إلى أخرى، وعدم المساواة في الحصول على اللّقاحات المضادّة لـ(كوفيد – 19) هو أحد الأسباب الرئيسية لهذه التباينات». وكان صندوق النقد الدولي حذّر، في توقعاته الاقتصادية العالمية الجديدة من أنّ عدم المساواة في الحصول على اللّقاحات يوسّع عدم المساواة في الانتعاش الاقتصادي بين الدول.

وأوكونجو – إيويلا، وزيرة المالية النيجيرية السابقة التي تسلّمت مهامها على رأس منظمة التجارة العالمية في الأول من مارس)، وضعت في صدارة أولوياتها جعل المنظمة أداة أساسية في مكافحة الجائحة من خلال إيجاد وسائل لزيادة إنتاج اللّقاحات.